

## السوداني: 26 مليار دينار لم تخضع للرسوم الضريبية والجمركية في 2022



أفاد رئيس مجلس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، بأن 26 مليار دولار لم تخضع للرسوم الكمركية و الضريبية، مشيراً إلى أن إجماليّ المستوردات، حسب بيانات وزارة التخطيط، تؤشر استيرادات بقيمة 42 مليار دولار، من آلات و سلع و منتجات.

و ألقى رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني ،اليوم الاربعاء ، كلمة خلال مؤتمر إصلاح النظام الضريبي في العراق، قال فيها إن "الإصلاح الضريبي يمثل رسالة مهمة للمستثمرين المحليين والأجانب والشركات والمنظمات الدولية، بجدية الحكومة في ترميم بيئة الأعمال، وإصلاح الأنظمة والتشريعات، وتأهيل البناء المؤسسي؛ ليكون أكثر جذبا للاستثمار والإنتاج والتشغيل".

و أوضح السوداني أن "الإصلاح الضريبي كان حاضرا في كل اللقاءات مع رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب"، مبينا أن "تنفيذ الإصلاح يتطلب إصرارا وعزيمةً وتشخيص الخلل واتخاذ القرارات الجريئة".

و لفت إلى أنه "و رغم الصعوبات التي تبدو على المستوى المتوسط و البعيد ، لكننا سنصل إلى مرحلة يشعر فيها المنتج و المستهلك والمستثمر بحالة من القبول و الرضا ، بعد تحقيق العدالة"، معرباً عن أمله في أن "تدعم توصيات المؤتمر التشريعات والبنى التحتية، واعتماد نظام محوكم ومؤتمت يقضي على حالة الابتزاز".

وحدّر السوداني من أن "ظاهرة الابتزاز تمثل أحد العوامل المُنفرة للمكلفين بتأدية التزاماتهم الضريبية"، مؤكداً أن "مفهوم الضريبة بحاجة إلى عمل وتوعية وثقيف، ويجب أن تنعكس إيرادات الضريبة على مشاريع خدمية تحسّن من الواقع المعيشي للمواطن، ويشعر دافعو الضرائب بأنهم مساهمون في التنمية".

ورأى السوداني أن "جزءاً كبيراً من مشاكل الإصلاحات المصرفية والمالية، يتمثل بتهرب وتحايل بعض التجار ورجال الأعمال على النظام الضريبي"، مضيفاً أن "رجال أعمال يذهبون إلى السوق غير القانونية للعملة الأجنبية، ويتركون السعر الرسمي والمنصة الإلكترونية من أجل تجنب الضريبة".

كما حدّر من أن "بعض أسباب الالتفاف الضريبي يتعلق بأصل النظام الضريبي وتشريعاته، وبعضها يتعلق بالثقافة الضريبية وانتشار حالة التهرب"، منوهاً إلى أن "إجماليّ المستوردات، حسب بيانات وزارة التخطيط، يؤشر استيرادات بقيمة 42 مليار دولار، من آلات وسلع ومنتجات، وتؤشر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وجود استيرادات بـ 16 مليار دولار، ما يعني أن 26 مليار دولار لم تخضع للرسوم الكمركية والضريبية".

و لفت رئيس الوزراء العراقي، إلى أن "التهرب الضريبي له تأثيرات كارثية على الصناعة والتجارة، ويعيق المشاريع التنموية"، مردفاً: "قطعنا خطوات عملية في الإصلاح المصرفي والمالي وفي إدارة الأراضي وأنظمة الدفع الإلكتروني ودعم المدن الصناعية، وهي حزمة متكاملة تحتاج إلى إصلاح النظام الضريبي".

السوداني، أعرب عن أمله من مجلس النواب العراقي أن "يضع أولويةً للتشريعات المتعلقة بالقطاع الضريبي اعتماداً على مخرجات هذا المؤتمر".